المؤشر السعري
6714.78
بتغير قدره
+ 49.2
0.73%

5,2 ملايين دينار أرباح «الكويتية ـ الصينية»

أعلنت الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية عن تحقيقها أرباحا سنوية للعام الماضي بلغت 5,2 ملايين دينار تقريبا مقابل خسائر بنحو 9,3 ملايين دينار في عام 2011، ما يعني تحولا ايجابيا في نتائج الشركة بعد تسجيلها نموا بحوالي 156٪، وبلغت ربحية سهم الشركة الواحد في نهاية العام الماضي 6,69 فلوس مقابل خسارة بلغت 11,94 فلسا للسهم الواحد عن 2011. وأوضحت الشركة في بيان لها امس على موقع البورصة الالكتروني أن مجلس الادارة سيجتمع يوم الأحد المقبل الموافق 17 مارس 2013لاعتماد هذه البيانات.

نسبة التغطية تخطت 5,5 أضعاف الإصدار لتصل إلى 7,6 مليارات دينار

1,4 مليار دينار قيمة 23 إصداراً لسندات خزانة طرحها «المركزي» خلال 2012

قام بنك الكويت المركزي خلال 2012 بطرح 23 اصدارا من سندات الخزانة بقيمة اسمية بلغت نحو 1,4 مليار دينار بفائدة متغيرة حسب مواعيد استحقاقها فيما بلغت عروض شراء هذه السندات بما قيمته 7,6 مليارات دينار لتصل نسبة التغطية الى 546,6٪ أي حوالي 5,5 أضعاف.

وتعتبر السندات وسيلة لضبط الأسواق المحلية عند مستوى معين من تكافؤ العرض والطلب الى جانب كونها بديلا مناسبا للاقتراض الأجنبي بفوائده المرهقة بالعملة الأجنبية، خاصة أن «المركزي» يقوم باصدار سندات الخزانة نظرا لصعوبة الضوابط الائتمانية الموضوعة منه لتقديم قروض للشركات والأفراد على حد سواء مما جعل هذه البنوك تعاني من تضخم في السيولة على عكس السوق الذي يعاني من شح في السيولة.

وامتصاص السيولة المتوافرة في السوق المحلي هدف يسعى إليه البنك المركزي حيث دأب خلال العام الماضي على اصدار سندات الخزانة لسحب السيولة الفائضة لدى البنوك المحلية كونها الادارة الأفضل لضبط السيولة في السوق حيث تم طرح السندات وبلغت عروضها أضعاف قيمة تلك السندات المطروحة، مما يشير الى وجود سيولة كبيرة في القطاع المصرفي والحاجة الى الاستثمار في أدوات محدودة المخاطر.

الموضوع	الفترة الزمنية		مدة الإصدار	القيمة بالدينار		الفائدة
	تاريخ الإصدار	الانتهاء		الإصدار مليون دينار	التغطية مليون دينار	
1161	2012/3/14	2013/3/13	1 YR	200,000	888,250	1,2500
1162	2012/3/21	2013/3/20	1 YR	100,000	567,500	1,2500
1163	2012/4/4	2013/4/3	1 YR	80,000	408,000	1,2500
1164	2012/4/11	2013/4/10	1 YR	50,000	344,000	1,2500
1165	2012/4/18	2013/4/17	1 YR	85,000	594,500	1,2500
1166	2012/4/25	2013/4/24	1 YR	70,000	481,750	1,2500
1169	2012/5/2	2013/5/1	1 YR	125,000	793,750	1,2500
1170	2012/5/9	2014/5/7	2 YR	50,000	198,500	1,3750
1171	2012/5/9	2015/5/6	3 YR	50,000	130,000	1,5000
1172	2012/5/16	2017/5/10	5 YR	50,000	60,000	1,7500
1173	2012/5/23	2013/5/22	1 YR	75,000	487,500	1,2500
1174	2012/5/30	2019/5/22	7 YR	20,000	20,000	2,0000
1176	2012/8/1	2013/7/31	1 YR	50,000	250,850	1,0000
1177	2012/8/1	2014/7/30	2 YR	50,000	80,000	1,1250
1178	2012/8/8	2013/8/7	1 YR	50,000	283,000	1,0000
1179	2012/8/15	2015/8/12	3 YR	50,000	54,500	1,2500
1181	2012/8/15	2022/8/3	10 Y	20,000	20,000	2,7500
1182	2012/8/29	2013/8/28	1 YR	50,000	260,400	1,0000
1183	2012/9/12	2013/9/11	1 YR	50,000	338,000	1,0000
1184	2012/10/3	2013/10/2	1 YR	50,000	372,000	1,0000
1185	2012/11/21	2013/11/20	1 YR	50,000	284,000	1,0000
1186	2012/12/5	2013/12/4	1 YR	50,000	361,500	1,0000
1187	2012/12/19	2013/12/18	1 YR	50,000	374,000	1,0000
الاجمالي (مليار دينار)				1,4	7,6	

وأوضح صرخوه أن السوق الكويتي به معدل سيولة عالية ولكن هناك تخوفا من الفرص وجميع المؤشرات تشير الى تحسن الأداء الاقتصادي في الكويت بشكل عام خلال العام 2013، مبينا أن سيولة البنوك والشركات ارتفعت بشكل كبير خلال 2012 وضغطت على مديري الخزانة وجعلتهم أكثر انفتاحا على ضخ الودائع المتبادلة بين البنوك وشراء سندات الخزانة المضمونة وطلب المزيد من السندات لتوظيف الأموال في عوائد متواضعة.

وأشار الى أن سوق السندات في دول مجلس التعاون الخليجي قد نما بشكل حيث يمثل اصدار السندات طريقة تعتمدها الشركات بشكل متزايد لتمويل نشاطاتها ويساعد هذا التوجه على تمويل الانفاق العام، كما يساعد على دعم الطموحات الساعية الى تطوير الاقتصادات المحلية لجعلها مراكز مالية رئيسة.

وبين أن اعتماد الحكومات على أدوات الدين العام كمصدر بديل للتمويل سيساعد على توسيع السوق ليتجاوز القطاع العام، كما سيساعد على ذلك أيضا استمرار تطوير الاطار التنظيمي له، ونظرا لطموحات الكويت المتعلقة بزيادة النشاط المالي وتطويره، فان الكويت بحاجة لسوق قوي للدين لدعم هذه الأهداف وكذلك لدعم الاستثمار في القطاع الخاص والتوسع الاقتصادي مستقبلا.

وضع مختلف في الكويت

من جهة أخرى، علق خبير مصرفي فضل عدم ذكر اسمه حول ارتفاع اصدار سندات الخزانة الى 1,4 مليار دينار خلال 2012 الى ارتفاع النمو الاقتصادي الاقليمي القوي والمرتبط بارتفاع أسعار النفط، مشيرا الى أن ثقة المستثمرين ساعدت على دعم المشاريع فيما يتعلق بالبنية التحتية والتنمية، الأمر الذي أدى بدوره الى الحاجة للتمويل.

وأضح أن سندات الدين التي تحتوي على سندات تقليدية وصكوك تلبي جميع تطلعات الحكومات المصدرة للنفط المتعلقة بالنمو، عن طريق تقديم أسلوب بديل لتمويل أهدافها التنموية الطويلة المدى، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على ايراداتها النفطية وتقليل تقلبات مصروفاتها الرأسمالية.

وبين أن الوضع في الكويت يختلف تماما عن جميع دول الخليج الأخرى في طبيعة اصدار سندات الخزانة لاسيما ان الكويت تستخدم عادة اصدارات الدين العام بهدف التحكم في السيولة، وعلاوة على ذلك، فان القطاع المالي الكويتي بعد الأزمة المالية قد شهد توقف الاصدار الخاص، ويرجع ذلك جزئيا الى تواصل خفض الرفع المالي في الشركات الاستثمارية.

واختتم الخبير قائلا: «لايزال سوق الدين في دول الخليج وليدا بالمقارنة مع أسواق الدين في العديد من الدول المتقدمة، ومع ذلك، فان تطوير هذا السوق هو خطوة ايجابية نحو سوق رأسمالي اقليمي أكثر فاعلية، ويعتبر الأداء القوي للسوق خلال العقد الماضي شاهدا على رواجه في مجلس التعاون الخليجي».

● أحمد مغربي

مفاوضات بين «الوطنية» و«كاسكو» لتسوية مديونية بـ 2,6 مليون دينار

علمت «الأنباء» ان شركة الخطوط الجوية الوطنية عقدت اجتماعا أمس مع الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو»، وذلك لمناقشة تسوية مديونية «الخطوط الوطنية» والبالغة نحو 2,6 مليون دينار. وقالت مصادر ذات صلة ان المفاوضات تضمنت مناقشة التسوية على ثلاثة أجزاء، أولا: دفع جزء كاش من المبلغ، ثانيا: جدولة جزء من الديون بالاضافة الى التنازل عن جزء اخر من الدين، وثالثا: التنازل عن كافة القضايا المرفوعة من «كاسكو» على «الوطنية». وأضافت المصادر ان الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» قد أخذت مخصصات بقيمة 1,3 مليون دينار في ميزانيتها عن العام 2012، وذلك كمخصص احترازي. وأعربت المصادر عن أملها في عودة شركة الخطوط الجوية الوطنية للعمل من جديد، حيث اعتبرت ان توقفها عن العمل، قد افقد السوق الكويتي شركة وطنية كانت تحمل علم الكويت في الوجهات التي تصل اليها.

● أحمد يوسف ـ عبدالرحمن خالد

«فنية» و«مالية» البورصة تنعقدان الاثنين المقبل

علمت «الأنباء» ان اللجنتين الفنية والمالية بسوق الكويت للاوراق المالية ستجتمعان يوم الاثنين المقبل، مشيرة الى ان اللجنة الفنية ستبحث خلال اجتماعها بندا واحدا وهو كيفية تفعيل رفع الحد الأقصى لصفقات البيوع المستقبلية والآجل الى مليون سهم في العملية الواحدة بدلا من 100 ألف سهم. واوضحت المصادر ان اللجنة المالية ستبحث في اجتماعها بندا واحدا ايضا وهو توزيع ارباح صندوق ضمان الأسهم على الجهات المساهمة فيه حسب نسب الملكية وذلك من خلال الترتيب لعقد الجمعية العمومية للصندوق في اقرب وقت ممكن.

● شريف حمدي

اختيار الرئيس الجديد خلال اجتماع مجلس الإدارة في 16 الجاري

استقالة محمود النوري من رئاسة بنك الخليج

أعلن بنك الخليج امس أن رئيس مجلس ادارته محمود النوري، سيترك منصبه خلال الاجتماع المقبل لمجلس الادارة، وذلك بناء على نصيحة أطبائه.

وأعرب النوري عن اعتزازه بخدمة بنك الخليج خلال الفترة الماضية، التي شهدت تغييرات سريعة في القطاع المصرفي، وقال: «يؤسفني أنني قررت ـ وبعد تفكير طويل ـ الاستقالة من منصبي كعضو في مجلس ادارة البنك ورئيس له»، وأضاف: «لقد كانت السنوات الأربع الماضية مثمرة جدا، لكنها تطلبت مني الكثير من الوقت والجهد، واتطلع الآن الى التركيز أكثر على صحتي والتفرغ لعائلتي وقتا أطول، اضافة الى مسؤولياتي المستمرة كعضو مجلس ادارة في مؤسسات أخرى».

وتابع النوري قائلا: «تجربتي مع فريق العمل في بنك الخليج كانت رائعة، وأنا فخور بالانجازات التي حققناها معا، وخصوصا من حيث تقديم أداء تشغيلي قوي وتحقيق موازنة مالية متينة. أتمنى للبنك المزيد من النجاحات مستقبلا في مواكبة التطور اللافت الذي يسجله كإحدى أكثر المؤسسات الكويتية تقديرا وأفضلها سمعة».

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لبنك الخليج ورئيس المديرين العامين ميشال العقاد: «بالنيابة عن ادارة البنك، أعرب عن شكرنا وامتناننا لمحمود النوري على الدعم الذي قدمه لنا وعلى قيادته للبنك خلال السنوات الماضية. لقد أتيحت لبنك الخليج فرصة الاستفادة من معرفته الواسعة بالقطاع المصرفي، ونتمنى له دوام الصحة والنجاح مستقبلا».

تجدر الاشارة الى أن مجلس ادارة بنك الخليج سيقوم بالتصديق على طلب استقالة النوري رسميا وينتخب رئيسا جديدا لمجلس ادارة البنك خلال الاجتماع المقبل للمجلس الذي سيعقد يوم 16 مارس الجاري بعد الجمعية العمومية السنوية للبنك. وتقضي أنظمة بنك الخليج بأن يتم اختيار رئيس مجلس الادارة من بين أعضائه الحاليين.

إنشاء هيئة لتنظيم سوق الاتصالات يحسن الخدمة ويخفض الأسعار

«بيتك للأبحاث» 189٪ معدل انتشار الهاتف المحمول في الكويت بـ 2012

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان سوق الاتصالات عبر الهاتف النقال في الكويت مفعمة بالمنافسة الشديدة، وان إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم سوق الاتصالات والبدء في عملية تحويل الأرقام بين الشركات الثلاث العاملة في السوق حاليا، سيحسن من ظروف المنافسة والعائد وفي نفس الوقت رسوم الخدمة، مشيرا إلى انه خلال النصف الأول من 2012، نما قطاع الاتصالات الخلوية الكويتي بنسبة 8,54٪ ليصل إلى 5,21 ملايين مشترك مقارنة بنفس الفترة من عام 2011.

وأوضح تقرير «بيتك للأبحاث» ان معدلات انتشار الهاتف المحمول في الكويت خلال 2012 تقدر عند نسبة 189٪، حيث لاتزال الكويت الدولة الوحيدة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تفتقر إلى وجود هيئة مستقلة تختص بتنظيم سوق الاتصالات، وذلك بالرغم من أنها كانت أول دولة تحدد الأسباب وراء تحرر الاتصالات، وكان ذلك من خلال كسر احتكار خدمة الهاتف النقال وضمان وجود منافسة جيدة في الأسعار يكون الهدف منها هو خدمة العميل وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، حيث تعمل وزارة المواصلات بمثابة شبه المنظم وتعد المزود الوحيد لخدمة الهاتف الثابت، وتعمل الوزارة أيضا كنقطة التشغيل الرئيسية وتنظم عملية التحكم بالبوابة الدولية للاتصالات.

وقال التقرير انه على مدار عامين في الفترة بين 2010 و2012، تم فقط تسجيل 0,2 مليون اشتراك في الخطوط الثابتة مقارنة بـ 0,9 مليون اشتراك في الهاتف الخلوي، وهذا يشير إلى أن مستخدمي خدمات الاتصالات يتحولون نحو الاشتراك في خدمات الخطوط المحمولة بدلا من الخطوط الثابتة، برغم تطبيق تعريفة سنوية رخيصة وثابتة على الخطوط الثابتة.

ولاحظ التقرير انه دائما ما تظهر الكويت مؤشرات اقتصادية إيجابية بدعم من احتياطياتها النفطية الضخمة والفائض الكبير في الميزانية الذي يعتمد بصورة كبيرة أيضا على النفط، متوقعا ان ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بنسبة 4,5٪ على أساس سنوي في عام 2013، حيث كان النمو السكاني معتدلا نسبيا، بمعدل نمو 2,8٪ على مدار السنوات الـ 5 الماضية.

وأفاد التقرير بأنه حتى الآن، لاتزال الكويت بمثابة البلد الوحيد في دول مجلس التعاون الخليجي الذي لا تتوافر لديه هيئة مستقلة لتنظيم الاتصالات وذلك يسمح لمشغلي الخدمة بتحصيل معدل أعلى لمتوسط العائد لكل مستخدم مقارنة ببلدان أخرى، حيث تساعد العوامل الاقتصادية في جعل السوق بمثابة المكان المثالي لتواجد شركات الاتصالات، حيث يمتلك المواطن الكويتي سواء الصغير أو الكبير قدرة شرائية عالية نسبيا تمكنه من اقتناء أحدث الماركات الجديدة في السوق العالمي بأحدث المميزات والتقنيات.

وخلال النصف الأول من 2012، نما قطاع الاتصالات الخلوية الكويتي بنسبة 8,54٪ ليصل إلى 5,21 ملايين مشترك مقارنة بنفس الفترة من 2011.

وأشار تقرير «بيتك للأبحاث» الى الموافقة على مشروع قانون نقل أرقام الهواتف النقالة في الكويت في سبتمبر 2012، متوقعا انه بمجرد تفعيل القانون، ستكون ساحة سوق الهاتف الخلوي مفعمة بالمنافسة بين 3 لاعبين قادرين على المنافسة، حيث سيتمكن العميل من تغيير شبكته إلى شبكة أخرى بحرية ودون قيود.

وتوقع التقرير ايضا أن يستفيد المستهلك من زيادة حدة المنافسة، وهذا من شأنه أن يضمن تقديم خدمات أفضل من قبل الشركات المشغلة وتحسين مستوى المميزات والخصائص المقدمة عبر خدمات القيمة المضافة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض أسعار الاشتراك في الخدمات.

تفعيل خدمة تحويل الأرقام بين الشركات سيزيد المنافسة بينها

16٪ نسبة نمو إجمالي توزيعات الودائع الاستثمارية لـ «بيتك» في 2012

أكد رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد الفوزان ان «بيتك» ينفرد على مستوى السوق المصرفي بأفضل باقة من الودائع الاستثمارية المتنوعة من حيث العائد والمدة ونسبة الاستثمار، تتميز بأنها الأسهل من حيث الإنشاء عبر القنوات الالكترونية وأجهزة الصرف الآلي، مما ييسر عملية فتح الودائع، ويتيح استقطاب شرائح جديدة من العملاء ويزيد من حصة «بيتك» من الودائع المصرفية.

وأضاف الفوزان في تصريح صحافي بالقول: «يقدم «بيتك» الآن أكثر من طريقة تمكن عملاءه بمنتهى الأمان والسهولة من فتح الوديعة التي تناسبهم، فعلاوة على الطريقة التقليدية التي تتطلب زيارة الفرع المصرفي والالتقاء بالموظف، يقدم «بيتك» خدمة فتح الوديعة عبر خدمة «التمويل أون لاين» إذ يمكن لعميل «بيتك» القيام بإنشاء الوديعة وإنهاء الإجراءات عبر الإنترنت، كما يمكن فتح الوديعة ايضا من خلال الاتصال على خدمة «الو بيتك» الهاتفية»، مشيرا الى أن «بيتك» كان قد أضاف مؤخرا خدمة فتح الودائع بالكامل من خلال أجهزة السحب الآلي المنتشرة في معظم أنحاء الكويت والعاملة على مدار الساعة.

وذكر الفوزان ان أرباح المودعين في «بيتك» الموزعة في ختام العام المالي الأخير بلغت 171,085 مليون دينار وأدرجت في حساباتهم فور إعلان النتائج المالية، وهذه ميزة أخرى من مزايا ودائع «بيتك»، حيث تدرج أرباحها فور الإعلان عنها.

يشار الى انه وفقا لمعطيات السوق، فإن ودائع «بيتك» قد شهدت نموا ملحوظا سواء من حيث إجمالي الأرصدة، أو من حيث نسب الأرباح الموزعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن نسبة أرباح الوديعة الاستثمارية المستمرة شهدت نموا مقداره نحو 12٪ عن العام السابق، وكذلك فقد شهد إجمالي قيمة توزيعات ودائع «بيتك» نموا بنسبة 16,1٪ عن توزيعات المودعين للعام الماضي، مما يشير إلى نجاح إستراتيجية البنك المتضمنة تحقيق ربحية مستدامة وتقديم أفضل العوائد للمودعين والمساهمين.

وقد شملت الزيادة في نسب الأرباح مقارنة بالعام السابق جميع أنواع الودائع الاستثمارية في «بيتك»، بما يعكس جودة الأداء ويحقق عدالة التوزيع، فقد بلغت نسبة أرباح الوديعة الخماسية 2,147٪ مقابل 1,920٪ بزيادة تبلغ 0,23٪، وتم توزيع 1,932٪ للودائع الاستثمارية المستمرة مقابل 1,728٪ بزيادة بلغت 0,20٪، وتم توزيع 1,503٪ لوديعة السدرة مقابل 1,344٪ بزيادة بلغت 0,16٪، وتم توزيع 1,288٪ لحسابات التوفير الاستثمارية مقابل 1,152٪ بزيادة بلغت 0,14٪، وذلك عن 2012 مقارنة مع 2011.

محمد الفوزان